



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: المصادر الإسلامية وقدرتها على جذب الودائع دراسة تحليلية للمصادر الإسلامية في الجمهورية العربية السورية

اسم الكاتب: د. لؤي صبور، دانيا غيا

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4597>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/08 10:57 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



المصارف الإسلامية وقدرتها على جذب الودائع دراسة تحليلية للمصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية

الدكتور لؤي صبيح*

Daniya Ghia**

(تاریخ الإيداع 4 / 9 / 2014. قبل للنشر في 28 / 10 / 2014)

□ ملخص □

تعد المصارف الإسلامية جزءاً هاماً من النظام المصرفي حيث حازت على ثقة العملاء وأثبتت نجاحها وقدرتها على المنافسة خلال العقد الماضي. انطلاقاً من ذلك تناولت هذه الدراسة مفهوم المصارف الإسلامية وتطورها وأهدافها. وركزت على الودائع (كمصدر خارجي أساسي لأموال المصارف الإسلامية) من حيث تعريفها وأبرز أنواعها ثم ناقشت قدرة المصارف الإسلامية على جذب الودائع المالية من خلال دراسة حجم الودائع ونموها عبر التحليل المالي للبيانات المالية للمصارف الإسلامية السورية وهي (البنك الدولي الإسلامي، بنك الشام الإسلامي، بنك البركة الإسلامي) وذلك خلال الفترة (2009 - 2013).

وقد توصلت هذه الدراسة بعدد من النتائج كان أبرزها أن المصارف الإسلامية حظيت بإقبال كبير بدليل التطور الواضح في حجم الإيداعات خلال المدة المدروسة. كما أوصت الدراسة بأهمية زيادة الوعي الادخاري والعمل على جذب شرائح مختلفة من المتعاملين في سوريا.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الودائع، النمو.

*مدرس - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

**طالبة دراسات عليا (ماجستير) - قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - دمشق - سورية.

Islamic Banks & Their Ability to Attract Financial Deposits An Analytical Study of the Syrian Islamic Banks

Dr. Luay Sayyouh*
Dania Ghayyia**

(Received 4 / 9 / 2014. Accepted 28 / 10 / 2014)

□ ABSTRACT □

The Islamic Banks are an important part of the banking system, which have earned the trust of customers and proven their success and ability to compete over the past decade. Thus, this study offers the concept of Islamic banks and its development and targets. It also focuses on deposits (as important source of external funds for Islamic bank) in terms of concept and types. This study also discusses the ability of Islamic banks to attract financial deposits through studying the volume of deposits and their evaluation through financial analysis of the annual financial statement of the Syrian Islamic banks (International Islamic Bank, al-Baraka Islamic Bank, Sham Islamic Bank) during the period 2009-2013.

As the study found a number of results, the most important was that Islamic Banks have received highly sought clear evidence of evolution in the volume of the deposits during the period study. The study also recommended increasing awareness of the importance of savings and work to attract different segments of the dealers in Syria.

Keywords: Islamic Banks, Deposits, Evaluation.

*Assistant Professor, Department of Economics & Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Postgraduate Student, Department of Financial Science & Banking, Damascus University; Damascus, Syria.

مقدمة

احتلت المصارف الإسلامية مكانة هامة في السوق المصرفية، فحققت نجاحاً لافتاً في جذب العملاء وكسب ثقفهم وتلبية متطلباتهم وأصبحت منافساً قوياً للمصارف التقليدية في العديد من المجالات الاقتصادية. إن ذلك حفز المصارف التقليدية ومصارف الاستثمار على تقديم الخدمات الإسلامية من خلال فتح نوافذ ضمن المصرف تقدم هذه الخدمات ومنها مجموعة شنغنلاري المصرفية وتشيس مانهان بنك.

وتعد خدمة قبول الودائع المصرفية من أبرز وأهم الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية كونها المصدر الأهم لأموال المصرف من جهة، وتعكس الزيادة في قيمة الإيداعات مدى ثقة العملاء بالمصرف ورضاه عن التعامل معه. لهذا ستركز هذه الدراسة على هذه الخدمة ودور المصارف الإسلامية في تتميّتها.

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية:

برزت أهمية هذه الدراسة من خلال دور المصارف الإسلامية في تعبئة المدخرات وجذب أموال المودعين.

تهدف هذه الدراسة من الناحية النظرية إلى:

1. التعريف بالمصارف الإسلامية ونشأتها وتطورها.
2. عرض أهم أنواع الودائع في المصارف الإسلامية.

الأهداف:

وتهدف من الناحية العملية إلى:

1. عرض وتحليل التطور في حجم الودائع في المصارف الإسلامية السورية خلال الخمسة سنوات الماضية.
2. بيان قدرة ونجاح المصارف الإسلامية في جذب الودائع وتنميّتها.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي:

هل البنوك الإسلامية السورية قادرة على جذب الودائع وتنميّتها؟ وهل نجحت في ذلك؟

فرضية البحث:

تفترض هذه الدراسة أن:

البنوك الإسلامية قادرة على جذب الودائع وتنميّتها.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة في القسم النظري على الأسلوب الوصفي التحليلي لأهم ما جاء في المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات. كما تعتمد في القسم العملي على أسلوب التحليل المالي للبيانات المتعلقة بحجم الودائع في الميزانيات العامة للمصارف الإسلامية العاملة في سوريا من عام 2009 إلى عام 2013.

مجتمع الدراسة:

نظراً لقلة عدد المصارف الإسلامية العاملة في سوريا تم اعتماد أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات العينة والمتمثلة بثلاثة مصارف إسلامية سورية هي: بنك سوريا الدولي الإسلامي، بنك الشام الإسلامي، بنك البركة الإسلامي.

القسم النظري**أولاً: نبذة عن المصارف الإسلامية****1. مفهوم المصارف الإسلامية:**

وردت تعاريف كثيرة تناولت مفهوم المصارف الإسلامية كان أبرزها تعريف الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامي الذي نص على أنها تلك المصارف أو المؤسسات المالية التي يتضمن قانون إنشائها ونظامها الأساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة.[1]

كما عُرفت بأنها مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف إلى تحقيق نفع عام لمجتمع إسلامي قائم على أساس أخلاقية ودينية وإنسانية واقتصادية، وهي مؤسسات لا تغги الربح.[2]

وقد عُرف المصرف الإسلامي في المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم 35 للعام 2005م في سوريا بأنه المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أسعار الفائدة أخذًا وعطاءً ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو التمويل والاستثمار.[3]

إذاً يمكن أن نعرفها بأنها مصارف تسعى لتقديم الخدمات المالية والمصرفية للعميل تلبيةً لاحتياجاته المالية اليومية وتمويلاً لعملياته دون التعامل بالفائدة المحرمة شرعاً. وبما ينعكس إيجابياً على المجتمع والاقتصاد الوطني.

بناءً على ذلك يمكننا القول أن أبرز خصائص المصارف الإسلامية هي:

أ- تقدم الخدمات المصرفية للعملاء بعيداً عن الفائدة المحرمة شرعاً.

ب- تتطرق من الباعث الديني كأساس في توظيف أموالها واستثمارها.

ت- تربط المصارف الإسلامية التنمية الاقتصادية بالاجتماعية.

ث- تركز المصارف الإسلامية في نشاطاتها على عنصر العمل كمصدر أساسى للدخل، فالمال لا يلد مالاً. إنما ينمى ويزداد عبر العمل فقط.[4]

2. نشأة المصارف الإسلامية وتطورها:

بعد سقوط النظام الإقطاعي في القارة الأوروبية في القرن الخامس عشر الميلادي وظهور النظام الرأسمالي، بدأت بوادر مؤسسات مالية جديدة بالظهور تتوافق مع هذا النظام وأهدافه وكان أبرزها المصارف التجارية (التقليدية) التي بدأت بالانتشار والتوسع في أوروبا ثم في الدول الإسلامية. وبمرور الوقت وازدياد الحاجة للتعامل مع المصارف التقليدية أدرك العلماء المسلمين أهمية إيجاد البديل المناسب شرعاً لها، فعقدوا العديد من المؤتمرات والاجتماعات المتفرقة. كما حاولوا عدة محاولات لبلورة أفكارهم ونتائج أبحاثهم ومؤتمراتهم على أرض الواقع، نتج عنها في عام 1940 إنشاء أول مصرف إسلامي في ماليزيا.[5]

تلت ذلك الدول الراغبة بتطبيق فكرة إنشاء المصارف الإسلامية، فتم إنشاء مصرف إسلامي في باكستان عام 1950، ومصرف ناصر الإسلامي في مصر عام 1971 تلاه المصرف الإسلامي للتنمية في مصر عام [6].1974

الجدير بالذكر أنه حتى مطلع عام 1980 كان عدد المصارف الإسلامية محدوداً جداً، ثم أخذت فكرة إنشائها تنتشر بقوة في بداية عام 1990. وازداد عدد هذه المصارف بشكل ملحوظ من عشرة مصارف عام 1999 إلى أكثر من 300 مصرف عام 2007 موزع على 75 دولة في العالم.[7]

أما بخصوص تطور حجم العمل المصرفي الإسلامي، فقد أظهرت تجربة إنشاء المصارف الإسلامية نمواً سريعاً وتطوراً مضطرباً خلال الثلاثة عقود الماضية. إذ تقدر موجودات المصارف الإسلامية العاملة في العالم بحوالي 261 مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو سنوي يتراوح بين 15% و 20%. كما يقدر حجم الودائع في المصارف الإسلامية في العالم بحوالي 201 مليار دولار، بمعدل نمو سنوي يتراوح بين 20% و 25%.[8]

وبناء على ذلك يمكننا القول إن موجودات المصارف الإسلامية قد تصل إلى 600 مليار دولار عام 2015 بأقل تقدير*. مما يعكس نجاحها في جذب اهتمام العملاء وتلبية احتياجاتهم المالية.

3. أهداف المصارف الإسلامية:

تهدف المصارف الإسلامية إلى:[9]

- إيجاد البديل الشرعي لكافة المعاملات المصرفية التي يحتاجها العميل في نشاطاته التجارية والزراعية والصناعية وغيرها، ورفع الحرج عن المسلمين في التعاملات المتعلقة بالفائدة.
- تنمية الوعي الادخاري بشتي السبل ولدى مختلف فئات المجتمع ومكافحة الاقتراض.
- تشجيع الاستثمار، بإيجاد الفرص الملائمة له وخلق الآليات والأدوات التي تلبي احتياجات المستثمرين من الأفراد والشركات والمؤسسات.
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال الشرعية المختلفة.

ج- إدخال خدمات تضمن التكافل الاجتماعي المنظم على أساس الشريعة الإسلامية.[10]

ثانياً: الودائع في المصارف الإسلامية:

1. تعريف الودائع ومشروعاتها

الودائع جمع وديعة وأصلها في اللغة الترك والتخلّي. فهي متروكة عند موعدِ[11]. وفي المصرف الإسلامي تعرف الودائع بأنها النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد الأخير بردّها أو رد مبلغ مساوٍ لها عند الطلب أو وفق الشروط المتفق عليها.[12] تعتبر خدمة الودائع في المصارف الإسلامية مجارةً شرعاً انطلاقاً من قوله تعالى ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا)). النساء (58)، وقوله تعالى ((إِنَّمَّا بَعْضُكُمْ بَعْضاً فَلَيُؤْدَى الَّذِي أَنْتُمْ أَمَانَتُهُ)). البقرة (283).

لعقد الوديعة ثلاثة أركان هي:[13]

أ- العين المودعة (الوديعة): هي محل العقد وقد تكون مالاً أو أصلاً ذا قيمة كالذهب.

ب- الصيغة: هي كل ما يدل على إيداع المال وقبول الإيداع.

*قام الباحث بحساب القيمة التقديرية لحجم موجودات المصارف الإسلامية عام 2015 اعتماداً على معدل نمو هذه الموجودات المقدر بحوالي 15%.

ت-العاقدان وهما:

- المودع الذي يملك حق التصرف بالوديعة بمك أو تفويض أو ولاية.
 - المودع له وهو الطرف الذي يقبل الوديعة.

إن الودائع في المصارف الإسلامية تختلف عنها في المصارف التقليدية بما يلي:

- تتعامل المصارف التقليدية بالودائع على أساس الفائدة، أما الإسلامية فتعامل بها على أساس مشاركتها بحصة من الأرباح التي ساهمت الوديعة بتمويلها بنسب معينة.
 - الودائع في المصارف الإسلامية تشارك بالخسارة وفق قاعدة الغنم بالغنم.

2. أنواع الودائع في المصارف الإسلامية:

تنوع أنواع الودائع المصرفية وتصنيفاتها ويمكن تقسيمها حسب طبيعتها إلى:

- ودائع عينية حقيقة:** كإيداع أصول معينة كالذهب أو المستنادات لدى البنك، حيث توضع في خزائن حديدية ويكون لكل خزانة مفاتيحين يسلم أحدهما للعميل والأخر يحتفظ به البنك للحالات التي يفقد فيها العميل مفتاحه وذلك حفاظاً على أصله المودع.[14]

- ودائع نقية:** وهي التي سينتقلها البحث في التحليل وتعتبر مصدراً خارجياً أساسياً لتمويل نشاطات المصرف الإسلامي، وأبرز أنواعها هي:
أ. الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم هذه الخدمة إلى عملائها من خلال فتح حساب جاري دائم، يودع فيه العميل المبالغ النقديّة. وبإمكانه أن يسحب منها دون قيد أو شرط بموجب شيكات أو أوامر دفع لتسوية التزاماته المالية شرط أن لا يتجاوز المبلغ المنسوب مقدار الوديعة. وبالتالي فإن هذه الحسابات تؤمن للعميل مكاناً آمناً لحفظ أمواله من جهة، وتتوفر له السيولة التي يحتاجها في الوقت الذي يريده من جهة ثانية.

إذاً فالودائع الجارية في المصارف الإسلامية تتشابه مع الودائع الجارية في المصارف التقليدية من حيث المبدأ وتختلف عنها في كونها لا تشارك بالربح أو بالخسارة. فالمصرف ملزم برد لها للعميل كونه ضامن لها في حال تعرضه لأي خسارة. لكن بالمقابل فإن الأرباح التي يحققها المصرف من توظيف أموال هذه الودائع تعود له بالكامل دون إعطاء العميل أي نسبة منها استناداً للاقاعدة الفقهية (**الخراج بالضمان**)، أي من ضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد منه من منافع وابرادات. [15]

ولا تحتل الوديعة الجارية في المصارف النقديّة نفس المكانة التي تحتلها في المصارف الإسلاميّة وذلك بسبب طبيعة نشاط المصارف الإسلاميّة التي تعتمد على توظيف أموال المصرف في استثمارات حقيقية منتجة. فالوديعة الجارية لديهم بمثابة قرض حسن لا يترتب عليه فوائد.[16]

ii. ودائع التوفير
تقبل المصارف الإسلامية الأموال من العملاء كودائع توفير بهدف تشغيلها واستثمارها في مشاريع مشروعة وبالتالي تشارك هذه الأموال بالأرباح المتتحققة من الاستثمار كما تشارك بالخسارة أيضاً. ويحصل أصحاب هذه الودائع على دفاتر توفير حيث يسلم المصرف الإسلامي، لكل مودع دفتر يبين فيه إيداعاته ومسؤولياته لضمان حقه.^[17]

وتعتبر الغاية الأساسية من هذه الحسابات هي تشجيع صغار المودعين على التوفير والادخار، ذلك أن تنمية الوعي الادخاري بالنسبة للمصرف الإسلامي واجب اجتماعي إسلامي انطلاقاً من قوله تعالى ((والذين إذا أفقوا لم يُسرفوا ولم يقْرِبُوا وكأنَّ بينَ ذلكَ قَواماً)) سورة الفرقان(67).

بموجب هذه الودائع يفوض العميل المصرف الإسلامي باستثمار أمواله للحصول على عائد مناسب من نتائج أرباح الاستثمار الصافية، وبنسبة تتناسب مع حجم الوديعة ومدة الاستثمار. وفي حال وجود خسائر فإن المصرف والمودعين يتحملون الخسائر بنسبة مساهمة كل منها برأس المال. فالمصرف هنا لا يضمن الوديعة وذلك استناداً للقاعدة الفقهية (*الغنم بالغرم*). تجدر الإشارة هنا إلى أنه يحق للعميل السحب من حسابه المتضمن أرباح استثمار الوديعة من قبل المصرف، وحتى يوقف الأخير بين توظيف الأموال للاستثمار وحق العميل بالسحب متى يشاء، يقوم باقتطاع نسبة معينة من كل وديعة ويحتفظ بها كسيولة نقدية لمواجهة السحب منها ولا تدخل هذه الاقتطاعات ضمن عمليات المضاربة أو الاستثمار.^[18]

iii). حسابات الاستثمار أو الودائع الآجلة:

هي حسابات يودعها أصحابها لأجل معين وتمثل مصدراً أساسياً لدخل المصرف الإسلامي وسندًا أساسياً لعملياته الاستثمارية.^[19]

ويمكن تصنيفها في نوعين: ودائع الاستثمار المقيدة أو المخصصة وودائع الاستثمار المطلقة.

• ودائع الاستثمار المقيدة أو المخصصة: هي الودائع التي تقبلها المصارف الإسلامية لغايات الاستثمار في مشروع محدد أو لغرض محدد. حيث يوقع المصرف عقداً مع المودعين للاستثمار بهذا المشروع (عقد مضاربة) يكون المصرف فيه هو الطرف المضارب والمودع هو صاحب رأس المال.

وينص الاتفاق بين الطرفين أن يشغل المصرف المبالغ وعلى ضمانة أصحابها الذين يتحملون خسائر الاستثمار في حال حدوثها شرط أن لا تكون هذه الخسائر ناجمة عن تقصير أو إهمال من قبل المصرف. أما في حال تحقق الأرباح فإنها توزع بين أصحاب الودائع والمصرف بنسب متفق عليهما. ويحصل المصرف على حصة مقابل جهده في تشغيل الأموال وإدارتها وفق القاعدة الفقهية (*الغنم بالغرم*) أي الغنم لأصحابها والغرم عليهم.[20]

إن الجدير بالذكر هنا أن هذه الحسابات لا تظهر ضمن قائمة المركز المالي للمصرف لأن المصرف لا يملك حرية التصرف بها إلا ضمن القيود التي نص عليها الاتفاق. (وهذا ما سلاطحة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية السورية التي سنت دراستها وتحليلها).

- حسابات الاستثمار المطلقة: تخضع هذه الحسابات لقواعد المضاربة ولا ترتبط بمشروع معين فهي ودائماً لأجل يودعها أصحابها لدى المصرف ولا يجوز أن يسحب منها إلا عند انتهاء المدة المتفق عليها. إن هذه الحسابات تختلف عن سابقتها في كون العميل صاحب الوديعة يشارك المصرف بالربح والخسارة التي يحققها المصرف من استثمار الأموال وذلك وفقاً للقاعدة الفقهية (الغُنم بالغرم).[21]

إن الودائع السابقة ذكرها تعد أبرز أنواع الودائع التي يتم التعامل بها في المصارف الإسلامية، وهناك أنواع أخرى وبشروط مختلفة يمكن للمصارف تقديمها لجذب العملاء وتعزيز دورها التنافسي في السوق المصرفية. ومن أمثلة ذلك خدمة ودائع الأمان التي قدمها بنك الشام الإسلامي مؤخراً وهي عبارة عن وديعة يغوض المودع بها البنك (المضارب) باستثمارها على أساس عقد المضاربة الشرعية المطلقة ويترتب عليها أرباح شهرية توزع للعميل بدفعات شهرية وليس سنوية، محسبة على أساس الأرباح المستحقة نهاية العام.[22]

النتائج والمناقشة:

1. المصارف الإسلامية في سوريا

شهد القطاع المصرفي السوري تحولاً واضحاً نحو تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية التي لاقت قبولاً واستحساناً من فئات مختلفة ضمن المجتمع السوري. وأصبحت المصارف الإسلامية منافساً جدياً وقوياً للمصارف التقليدية في تقديم الخدمات للعملاء وجذب الودائع والمدخرات.

يعود تأسيس المصارف الإسلامية في سوريا إلى عام 2005م، أي بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 35 الذي حدد تعريف هذه المصارف وأعمالها وأهدافها والخدمات التي يمكن أن تقدمها ضمن إطار ومبادئ الشريعة الإسلامية. ومنذ ذلك التاريخ تأسس في سوريا ثلاثة مصارف إسلامية هي: بنك سوريا الدولي الإسلامي، بنك البركة الإسلامي وبنك الشام الإسلامي. وقد أثبتت هذه البنوك نجاحها خلال السنوات السابقة وقدرتها على المساهمة الفعالة في دعم وتنشيط الاقتصاد الوطني.

2. الدراسة العملية

اعتمدت الباحثة في إثبات صحة الفرضية على التحليل المالي لحجم قيم الودائع الموجودة ضمن التقارير المالية للبنوك الإسلامية العاملة في سوريا والتي تمثل عينة البحث.

أ. بنك سوريا الدولي الإسلامي

تأسس بنك سوريا الدولي الإسلامي على شكل شركة مساهمة سورية مغفلة برأسمال قدره 5 مليار ليرة سورية بموجب قرار الترخيص الصادر عن رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 7/9/2006م. ثم قام المصرف في عام 2010م بزيادة رأسماله بمقادير 461381500 ل.س. تطبيقاً لأحكام القانون رقم 3 لعام 2010م الذي عدل المادة 4 من المرسوم 35 المتعلقة بتحديد رأس المال المصرف الإسلامي عند التأسيس*. [23]

يقبل بنك سوريا الدولي الإسلامي أربعة أنواع من الودائع هي ودائع التوفير، الودائع لأجل أو الحسابات المطلقة، ودائع جارية والودائع المقيدة أو وكالات الاستثمار المطلق. وتقدم هذه الخدمات لجميع فئات العملاء سواء أفراد أو مؤسسات مالية أو شركات. والجدول التالي يوضح قيمة الإيداعات في كل حساب خلال الفترة الزمنية 2009-2013.

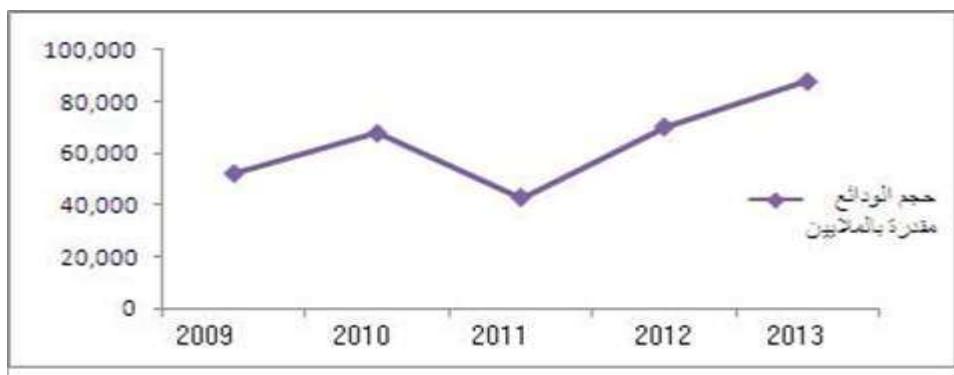
الجدول رقم(1) حسابات الودائع في بنك سوريا الدولي الإسلامي

2013	2012	2011	2010	2009	
9956903534	8864747514	10891439936	24607842702	18852060911	ودائع التوفير
12006504406	12472800768	13627435449	24643576668	18462156105	الودائع لأجل
2353763000	4416800000	7206012752	4735657314	5362749290	الودائع المقيدة أو المخصصة
63714863573	44582052434	11083876605	13907174928	9427530255	الودائع الجارية
88032034513	70336400716	42808764742	67849251612	52104495561	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية لبنك سوريا الدولي الإسلامي.

*تنص المادة الرابعة من القانون رقم 3 على تعديل المادة الرابعة من المرسوم 35 وفق ما يلي: يحدد في صك ترخيص المصرف الإسلامي رأسماله المصرح به على ألا يقل عن 15 مليار ليرة سورية موزع على أسهم اسمية لا تقل القيمة الاسمية للسهم الواحد منها عن خمسين ليرة سورية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم الودائع خلال الفترة المدروسة في تزايد مستمر باستثناء عام 2011 حيث انخفض حجم إجمالي الودائع في البنك من 67849251612 ل.س إلى 42808764742 ل.س بفارق 25040486870 ل.س والسبب في ذلك يعود إلى حالة الخوف وعدم الثقة التي طالت المودعين نتيجة الأحداث المرافقة لبداية الأزمة السورية. لكننا نلاحظ تحسن واضح في حجم الإيداعات خلال العامين 2012 و 2013 وهذا دليل على استعادة البنك لثقة المودعين ونجاح خطته في التعامل مع الظروف المحيطة. كما نلاحظ خلال هذين العامين الزيادة في حجم الودائع الجارية مقارنة بالسنوات السابقة الأمر الذي يعكس رضا العملاء عن هذه الخدمة ورغبتهم المتزايدة في إيداع أموالهم في هذه الحسابات. والرسم البياني التالي يوضح ذلك:



الشكل رقم(1) تطور حجم الودائع خلال الفترة الزمنية 2009-2013
المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية لبنك سوريا الدولي الإسلامي.

ولبيان نسبة كل نوع من الودائع بالنسبة إلى محفظة الودائع في البنك نظمنا الجدول التالي:

الجدول رقم(2) نسبة كل نوع من ودائع بنك سوريا الدولي الإسلامي من إجمالي حجم محفظة الودائع

2013	2012	2011	2010	2009	
%11	%13	%25	%36	%36	ودائع التوفير
%14	%18	%32	%36	%35	الودائع لأجل
%3	%6	%17	%7	%10	الودائع المقيدة
%72	%63	%26	%21	%19	الودائع الجارية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية لبنك سوريا الدولي الإسلامي.

نلاحظ أن ودائع التوفير وودائع الاستثمار المطافق أو الودائع لأجل، تقاسمت الأهمية النسبية في محفظة الودائع لدى بنك سوريا الدولي الإسلامي خلال الفترة الزمنية 2009-2011. ثم تتناقص نسبتها بشكل ملحوظ خلال العامين 2012 و 2013 لتحتل الودائع الجارية النسبة الأكبر مكانهما. وهذا يدل على زيادة عدد العملاء الراغبين بادخار أموالهم وحفظها عن عدد الراغبين بتوظيفها في استثمارات مشروعة مختلفة. كما نلاحظ ارتفاع نسبة الودائع الجارية من 9% إلى 72% وهي زيادة كبيرة وتدل على ثقة العملاء بسياسة البنك المعتمدة في تقديم هذه الخدمة. وهذا يؤكده أيضاً الزيادة في عدد عملاء بنك سوريا الدولي الإسلامي، من حوالي 75000 عميل عام 2009 إلى 180000 عميل عام 2013. [24]

وبالنظر إلى بيانات الجدول التالي نلاحظ تطوراً واضحاً في الفروقات بين الموجودات والمطالبات خلال فترة الدراسة، مما يدل على تعزيز دور مكانة البنك في السوق المصرفي وقدرته على رد الودائع عند طلبها أو عند استحقاقها وفق الشروط المنقولة عليها في العقد، مما يزيد في ثقة العملاء بالبنك ويوسع دائرة نشاطاته المشروعة.

الجدول رقم(3) الفرق بين الموجودات والمطالبات لبنك سورية الدولي الإسلامي خلال فترة الدراسة

2013	2012	2011	2010	2009	
108766647395	88041750671	36321816693	77484737487	63605896873	الموجودات
72451310897	52329464097	22339358424	17294326667	15604481176	المطالبات
36315336498	35712286574	13982458269	60190410820	48001415697	الفرق بينهما

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية لبنك سورية الدولي الإسلامي.

أ. بنك الشام الإسلامي

بنك الشام الإسلامي هو شركة مساهمة مغفلة تأسست عام 2006 برأسمال وقدره 5 مليار ليرة سورية. ويعتبر أول مصرف إسلامي في سورية يتخذ الشريعة الإسلامية منهجاً له وتخضع جميع نشاطاته لرقابة المصرف المركزي وهيئة الرقابة الشرعية. ومن الملفت لانتباه عند تأسيس هذا البنك أن نسبة تغطية أسهمه المطروحة للاكتتاب العام تجاوزت خمسة أضعاف قيمة الأسهم أي ما يعادل 125% من إجمالي رأس المال المصرف.

لقد باشر بنك الشام الإسلامي أعماله بتاريخ 24/5/2007 بحد أدنى من المنتجات المصرفية والمتمثلة بفتح حسابات جارية وتوفير وودائع استثمارية وحوالات وصرف آلي. وبعد ذلك تم تفعيل المرحلة الثانية بتاريخ 27/8/2007 والتي تمثل الخدمات التمويلية والاستثمارية الأخرى.[24]

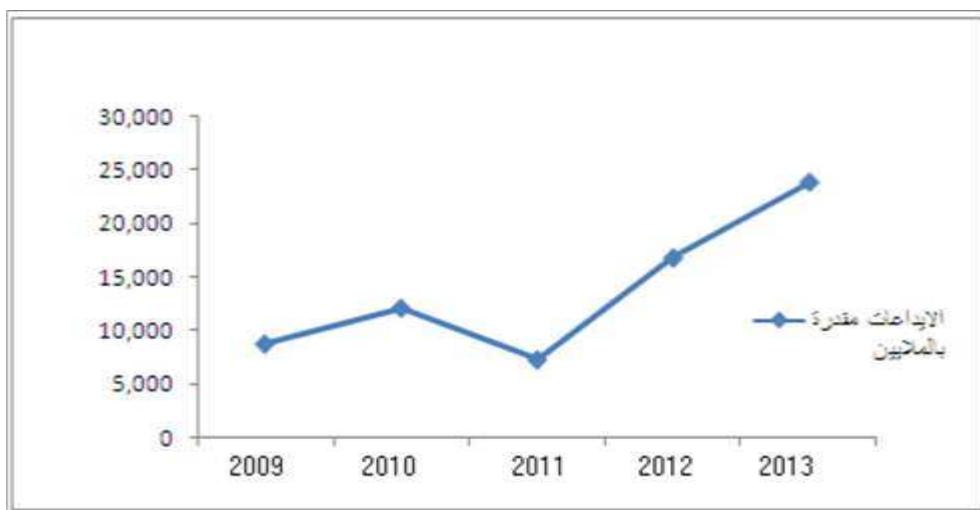
إذاً كانت خدمات تقديم الودائع من أولويات الخدمات المقدمة من قبل المصرف، والجدول التالي يوضح تطور الإيداعات في البنك على اختلافها.

الجدول رقم(4) حسابات الودائع في بنك الشام الإسلامي

2013	2012	2011	2010	2009	
20450226448	12956135231	2687087245	3552114519	2625999566	ودائع جارية
-	-	-	163966250	-	ودائع استثمار مقيدة
739123041	743574834	923802127	2779231146	2526078419	ودائع توفير
2653804332	3086095056	3686357439	5611589326	3614106527	ودائع لأجل أو استثمار مطلقة
23843153821	16785805121	7297246811	12106901241	8766184512	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية لبنك الشام الإسلامي.

نلاحظ من الجدول الزيادة في حجم الودائع خلال المدة المدروسة باستثناء عام 2011 الذي شهد انخفاضاً طفيفاً بمقابل 4809654430 عن عام 2010 وهذا الانخفاض يعود بجانب كبير منه إلى انعكاسات الأزمة السورية على القطاع المصرفي وقلق العملاء تجاه المستقبل في ظل الظروف المحيطة غير المستقرة. كما نلاحظ غياب ودائع الاستثمار المقيدة عن محفظة الودائع في البنك خلال مدة الدراسة باستثناء عام 2010، مما يعكس بجانب منهقة العملاء بالأنشطة الاستثمارية للمصرف وخياراته في توظيف أموالهم في المجالات المشروعة. والرسم البياني التالي يوضح تطور حجم الإيداعات خلال المدة المدروسة.



الشكل(2) تطور حجم الودائع خلال الفترة الزمنية 2009-2013

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية لبنك الشام الإسلامي.

ولبيان نسبة كل نوع من الودائع في محفظة الودائع للبنك تم إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم(5) نسبة كل نوع من ودائع بنك الشام الإسلامي من إجمالي حجم محفظة الودائع

2013	2012	2011	2010	2009	
%86	%77	%37	%29	%30	ودائع جارية
%0	%0	%0	%1	%0	ودائع استثمار مقيدة
%3	%4	%13	%23	%29	ودائع توفير
%11	%19	%50	%47	%41	ودائع لأجل أو استثمار مطلقة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية لبنك الشام الإسلامي.

نلاحظ أنه وحتى عام 2011 كانت ودائع الاستثمار المطلقة تحتل النسبة الأكبر من حجم محفظة الودائع في البنك، وهذا يدل على الثقة التي كان يوليها المودعين بخطط المصرف الاستثمارية ونتائجها. ذلك أن هذا النوع من الودائع ينطوي على تفويض العميل للمصرف باستثمار أمواله في المجالات المشروعة. ثم حازت الودائع الجارية على النصيب الأكبر من الإيداعات والسبب في ذلك يعود إلى تباطؤ العجلة الاقتصادية في سوريا نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد وانعكاساتها السلبية على الفرص الاستثمارية، إضافة إلى قلق العمالء تجاه مستقبل الاستثمار فيها. كما يعكس هذا التوجه من قبل العمالء ثقتهم بالمصرف كحافظ وضامن لأموالهم في ظل الظروف المحيطة. وتعتبر الفروقات الموجبة بين أصول المصرف وخصومه خلال مدة الدراسة دليلاً واقعياً على تعزيز مكانة المصرف وقدرته على حفظ وسداد الودائع لأصحابها وفق شروط العقد المتعلقة بكل نوع منها. وهذا ما سنلاحظه في الجدول التالي:

الجدول رقم(6) الفرق بين الموجودات والمطالبات لبنك الشام الإسلامي خلال فترة الدراسة

2013	2012	2011	2010	2009	
56935160783	26,109,153,661	13047426360	16735768051	11073570891	الموجودات
45868353719	16952565623	4685498805	3849982028	3082539764	المطالبات
11066807064	9156588038	8361927555	12885786023	7991031127	الفرق بينهما

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية لبنك الشام الإسلامي.

iii. بنك البركة الإسلامي

يتبع بنك البركة الإسلامي في سوريا إلى مجموعة البركة المصرفية، وهي شركة بحرينية مرخصة كمصرف خاص إسلامي تمارس نشاطاتها ضمن فروعها المفتوحة في أماكن متعددة من العالم. أما في سوريا فهو مصرف حديث العهد حيث تم التقدم بطلب التأسيس إلى مصرف سورية المركزي بتاريخ 04/11/2008، ثم قاموا بتقديم طلب ترخيص جديد ضم مؤسسين جدد إلى لائحة المؤسسين القداموسصرت الموافقة على تعديل قرار الترخيص والموافقة النهائية بتأسيس المصرف من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 18/1/2009. وتم الاكتتاب على أسهم رأس المال المصرف خلال عام 2009 محققاً نجاحاً باهراً حيث تجاوزت نسبة التغطية أكثر من أربعة أمثال المبلغ المطلوب مما يؤكد الثقة التي وضعها المساهمون في تأسيس بنك البركة. مع انتهاء مرحلة الاكتتاب، بدأ البنك بالتحضير للانطلاق التجاري للبنك وتأسيس كامل العمليات ليكون تاريخ 14/6/2010 بداية العمل في السوق المصرفية السورية.[25]

ونظراً لحداثة بنك البركة الإسلامي مقارنة مع بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك الشام الإسلامي سيتم اعتماد بياناته المالية ابتداءً من عام 2011 وهو العام الذي انتقل فيه من المرحلة التجريبية وبasher نشاطه في السوق المصرفية السورية.

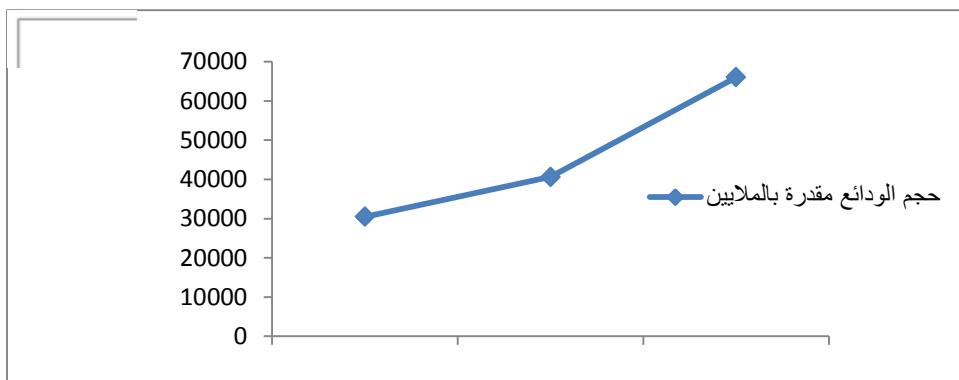
من خلال تتبع قيم الودائع لبنك البركة الإسلامي في الجدول رقم (7) نلاحظ أن في هذا البنك ثلاثة أنواع من الودائع فقط هي الودائع الجارية، وودائع الاستثمار المطلقة وودائع الاستثمار المقيدة:

الجدول رقم(7) حسابات الودائع في بنك البركة الإسلامي

2013	2012	2011	
28233155444	21907316161	4985097614	الودائع الجارية
7346326892	6309948252	10478412702	ودائع الاستثمار المطلقة
30453628478	12391660687	15029360488	ودائع الاستثمار المقيدة
66033110814	40608925100	30492870804	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية لبنك البركة الإسلامي.

نلاحظ من الجدول السابق التطور الواضح لحجم الإيداعات لدى بنك البركة منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2013 رغم الظروف الاقتصادية الصعبة في سوريا. وهذا دليل جديد على المكانة الهامة التي حازتها البنوك الإسلامية لدى العملاء في سوريا. والرسم البياني التالي يبيّن هذا التطور بوضوح.



الشكل رقم(3) تطور حجم الودائع خلال الفترة الزمنية 2011-2013

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية لبنك البركة الإسلامي.

الجدول التالي يبين نسبة كل نوع من أنواع الودائع في بنك البركة الإسلامي من إجمالي حجم الودائع في محفظة البنك.

الجدول رقم(8) نسبة كل نوع من ودائع بنك البركة الإسلامي من إجمالي حجم محفظة الودائع

2013	2012	2011	
%43	%54	%16	الودائع الجارية
%11	%16	%34	ودائع الاستثمار المطلقة
%46	%30	%50	ودائع الاستثمار المقيدة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية لبنك البركة الإسلامي.

نلاحظ من الجدول أنه في عام 2011 حازت ودائع الاستثمار المقيدة على النسبة الأكبر من حجم الودائع %50، في حين لم تتجاوز نسبة الودائع الجارية 16%. أما في عام 2012 تغيرت النسب بشكل ملحوظ حيث حازت الودائع الجارية على النسبة الأكبر 54% أي بزيادة مقدارها 38% عن العام السابق. بينما انخفضت نسبة ودائع الاستثمار المقيدة إلى 30% أي بمقدار 20% عن العام السابق. وفي عام 2013 تقارب النسبتين لتكون نسبة الودائع الجارية 43% والودائع الاستثمارية 46%.

ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن الفروقات بين الموجودات والمطالبات موجبة، مما يدل على قدرة بنك البركة الإسلامي على سداد التزاماته تجاه المودعين بالإضافة إلى قدرته على الاستمرار بنجاح في نشاطاته الاستثمارية.

الجدول رقم(9) الفرق بين الموجودات والمطالبات لبنك البركة الإسلامي خلال فترة الدراسة

2013	2012	2011	
60873929447	42350352481	23044927355	الموجودات
45738296065	30925202014	9237567483	المطالبات
15135633382	11425150467	13807359872	الفرق بينهما

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية لبنك البركة الإسلامي.

مناقشة فرضية الدراسة: البنوك الإسلامية قادرة على جذب الودائع وتنميتها.

من خلال تحليل بيانات المصادر الإسلامية العاملة في سوريا تبين لنا ما يلي:

- استطاع بنك سوريا الدولي الإسلامي زيادة حجم ودائعه من 52104495561 ل.س عام 2009 إلى 88032034513 ل.س عام 2013 أي بمقدار 35927538952 ل.س. كما تمكن بنك الشام الإسلامي من زيادة حجم ودائعه من 8766184512 ل.س عام 2009 إلى 23843153794 ل.س عام 2013 بزيادة قدرها 15076969282 ل.س. أما بنك البركة الإسلامي فقد زادت حجم ودائعه من 30492870804 ل.س عام 2011 إلى 66033110814 ل.س عام 2013 بزيادة قدرها 35540240010 ل.س.

- نطور حجم الودائع الجارية خلال مدة الدراسة لدى المصادر الثلاث المدروسة مقارنة ببقية أنواع الودائع الأخرى التي تقدمها هذه المصادر. حيث زادت نسبتها لدى بنك سوريا الدولي الإسلامي من 19% إلى 72% من إجمالي حجم محفظة الودائع لدى البنك. كما زادت نسبتها لدى بنك الشام الإسلامي من 30% إلى 86% من إجمالي حجم محفظة الودائع لدى البنك. أما في بنك البركة الإسلامي فقد زادت من 16% إلى 43% من إجمالي حجم محفظة الودائع. وهذا يدل على أهمية هذه الودائع لدى شريحة العملاء المتعاملين مع البنك الإسلامي مقارنة ببقية أنواع الودائع في هذه البنوك.

- تمكنت المصارف الإسلامية السورية من زيادة قيمة موجوداتها خلال السنوات المدروسة، وحافظت على الفروقات الموجبة بين الموجودات والمطالبات مما يعكس نجاحها في تشغيل واستثمار أموالها وقدرتها على رد أموال المودعين مما سيؤثر إيجاباً على ثقة العملاء ويزيد من حجم الإيداعات مستقبلاً.
- بناء على ذلك نستنتج أن البنوك الإسلامية قادرة على جذب الودائع المالية وتتميزها بما يثبت صحة الفرضية المدروسة وموافقة الفرض لنتائج التحليل.

الاستنتاجات التوصيات

الاستنتاجات

- إن المصارف الإسلامية جزء هام وفعال في الجهاز المصرفي.
- تقبل المصارف الإسلامية أنواع عديدة من الودائع المصرفية أبرزها الودائع الجارية، ودائع الاستثمار المطلقة، ودائع الاستثمار المقيدة وودائع التوفير.
- إن التنوع في قبول الودائع من قبل المصارف الإسلامية السورية أتاح فرصاً استثمارية متنوعة وفعالة لهذه المصارف.
- إن المصارف الإسلامية السورية قادرة جذب الودائع المالية وردها للعملاء وفق شروط العقد المنقى عليها عند الإيداع.
- تعكس الزيادة في حجم الودائع في المصارف الإسلامية السورية نجاح سياستها في جذب العملاء وتشغيل أموالهم، حيث تمكنت هذه البنوك من استقطاب تلك الشريحة من المعاملين التي لا تقبل التعامل مع المصارف التجارية الأخرى لأسباب دينية.
- في ظل الظروف الاقتصادية الضاغطة على الاقتصاد السوري عموماً وعلى المصارف السورية خصوصاً نتيجة العقوبات وحالة عدم الاستقرار وتباطؤ العجلة الاقتصادية بشكل ملحوظ، استطاعت المصارف الإسلامية السورية من الحفاظ على استقرارها ومكانتها في السوق المصرفية السورية. وهذا دليل على قوتها وقدرتها على المساهمة الفعالة في دعم الاقتصاد السوري.

التوصيات

- التعريف بالمصارف الإسلامية وأهميتها ضمن النظام المالي السوري، من خلال الندوات والمؤتمرات في مختلف المناطق السورية. الأمر الذي سيزيد من قاعدة المهتمين بالتعامل مع المصارف الإسلامية والإيداع فيها.
- العمل على زيادة عدد فروع المصارف الإسلامية القائمة في سوريا لتلبية الاحتياجات المالية لأكبر شريحة ممكنة من المعاملين.
- توسيع وتطوير أساليب جذب العملاء للتعامل مع المصارف الإسلامية السورية. وكمثال على ذلك تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية عبر الهاتف المحمول، أو دفع الفواتير والالتزامات عبر الانترنت.
- العمل على توسيع حسابات الإيداع المقدمة من قبل المصارف الإسلامية السورية وتبسيط إجراءاتها لزيادة قدرتها التنافسية وتحقيق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل.
- تدريب وتطوير الكوادر البشرية القادرة على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بفعالية وسرعة في المصارف الإسلامية السورية.

- الاستفادة من تجارب المصارف الإسلامية العالمية الناجحة كصرف (تابونق حجي) في ماليزيا الحائز على جائزة البنك الإسلامي للتنمية. حيث يسعى هذا البنك لزيادة الوعي الادخاري لدى مختلف فئات المجتمع بدءاً من تلميذ المدرسة، فالللميذ يستطيع أن يفتح حساباً ادخارياً بمبلغ زهيد جداً الأمر الذي مكن البنك من تنمية السلوك الادخاري في المجتمع الماليزي.

المراجع

1. اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية، منشورات مطبع الاتحاد الدولي الإسلامي، القاهرة، مصر، 1977، ص150.
2. شيخون، محمد. المصارف الإسلامية، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص187.
3. المرسوم التشريعي السوري رقم 35 لعام 2005 م.
4. نجيب، نعمة الله، وأخرون. اقتصاديات النقود والصيغة والسياسة السعرية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص229.
5. الشكرجي، بشار. الصيغة الإسلامية- الأداء والتحديات، مجلة بحوث المستقبلية، العدد 19، 2007، ص134.
6. الهبيتي، عبد الرزاق. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، منشورات دار أسامة، الأردن، 1998، ص174.
7. www.AMEinfo.com
8. أبو عبيد، أحمد. المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، ورقة بحث مقدمة خلال مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، سوريا، 2006، ص6.
9. د. علي، أحمد. دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جده، السعودية، 2001، ص 12 - 13.
10. البكري، أنس. الصافي، وليد. النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص130.
11. المعجم الوسيط، باب الواو مع مراعاة تسلسل الدال والعين.
12. د. العبادي، عبد الله. موقف الشريعة الإسلامية من المصارف الإسلامية المعاصرة، المكتبة المصرية، بيروت، لبنان، 1981، ص 404.
13. أ.د. الحسيني، أحمد. الودائع المصرفية- أنواعها- استخدامها- استثمارها، دار ابن حزم، 1982، ص18 - 19.
14. اللهو، عيسى. الودائع البنكية في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية، 2008، ص6.
15. أبو عبيد، أحمد. المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، ورقة بحث مقدمة خلال مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، سوريا، 2006، ص 8 - 9.
16. أ.د. الحسيني، أحمد. الودائع المصرفية- أنواعها- استخدامها- استثمارها، دار ابن حزم، 1982، ص78.

17. التميمي، عبد الله. الموسوعة الشاملة في أعمال المصارف، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية السعودية، 2009، ص 510.
18. الصدر، محمد. البنك الالريبي في الإسلام، بيروت، لبنان، دار التعارف، 1978، ص 64-65.
19. الهواري، سيد. أساسيات إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980، ص 64.
20. فريد، جمال. أبو خضير، إليان. النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2002، ص 89.
21. أبو فرحة، محمد. الوديعة المصرفية، دراسة شرعية اقتصادية www.Kantakji.com/figh/plo. www.Kantakji.com/figh/plo 2014/6/24 الساعة 2 ظهراً.
22. موقع بنك الشام الإسلامي www.chambank.com/index.php?lang 2014/8/20 الساعة 10 صباحاً.
23. موقع البنك الدولي الإسلامي www.siib.sy 2014/7/1 الساعة 12 ظهراً.
24. موقع البنك الدولي الإسلامي www.siib.sy 2014/7/1 الساعة 12 ظهراً.
25. موقع بنك الشام الإسلامي www.chambank.com 2014/7/2 الساعة 2 ظهراً.
26. موقع بنك البركة الإسلامي www.albaraka.com.sy 2014/7/3 الساعة 11 صباحاً.